الواهب المائة الهجان وعبْدِها عوذاً تزجى بينها أطفالها

الهجان: بالجر، بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد، وتعريف المعدود معاً، أو نعت له على اللفظ و(عبْدِها) يروى بالنصب وبالجر، فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة، وأما النصب فعلى العطف على محله، أو بإضمار عامل، ويصح تقدير هذا العامل فعلاً، كما يصح تقديره وصفا منوّنا.

وبناء على ما ورد من شواهد وآراء في هذه المسألة، فأرى أنه لا ينبغي أن يكون هناك خلاف بين النحويين فيها، وأن جواز الوجهين (الجر والنصب) صحيح سائغ في لغة العرب جميعهم، فلنا أن نستخدم في لغتنا ما يروق لنا من أحد الوجهين بلا تردّد أو إحجام[1].

45. إضافة اسم الفاعل واسم المفعول إلى ما كان مرفوعاً بهما:

اتفق جمهور النحويين على أن اسم المفعول ينفرد عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه، كقولنا: الورع محمودٌ مقاصده، ثم نقول: الورع محمود المقاصد، بالنصب أو الورع محمود المقاصد، بالجر.

وأمّا إضافة اسم الفاعل إلى ما كان مرفوعاً به فقد اختلف فيه النحويون اختلافاً أدّى إلى وجود ثلاثة آراء، الرأي الأول: إذا كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل لازم (كقائم ونافذ وطاهر ومانع وحامي) فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف، فنقول: محمد قائم الأدب، ونافذ القول، وطاهر النفس، ومانع الدار، وحامي الذمار، وصافي السريرة.

الرأي الثاني: إذا كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل متعدٍ لأكثر من مفعول واحد، فإنه ممتنع إضافته إلى مرفوعه ومع أن هذا هو رأي جمهور النحويين، إلا أن الشاطبي وغيره يرون غير ذلك، وأنه تجوز إضافته إلى مرفوعه. وأرى هنا تأييد رأي

---

(1) انظر: كتاب سيبويه، ج1، ص97. المقتضب، ج3، ص254. أوضح المسالك، ج2، ص231. شرح ابن عقيل، ج2، ص111. شرح الأشموني، ج2، ص579.

الجمهور ورفض رأي الشاطبي ومن تبعه؛ لأنه لا يستند إلى قاعدة صلبة منبثقة من شواهد استخدمها العرب الفصحاء في لغتهم ولا يوجد في القرآن الكريم موضع لاسم فاعل مأخوذاً من مصدر فعل متعدٍ لأكثر من مفعول واحد أضيف إلى مرفوعه.

الرأي الثالث: اختلف النحويون في جواز إضافة اسم الفاعل المشتق من مصدر فعل متعدٍ إلى مفعول واحد، كضارب وظالم وكاتب إلى مرفوعه، فجمهور النحويين يرون أنه لا يجوز إضافته مطلقاً، ولكن أبا علي الفارسي وابن مالك وابن عصفور وابن هشام وغيرهم يرون أنه يجوز أضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم لم يذكر، واستشهدوا بقول الشاعر:

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظُلما ولا الكريـــم بمنّاع وإن حُـــرمـــا

(الراحم) اسم فاعل أضيف إلى فاعله، ولا تجوز إضافته إلى فاعله إلا إذا أمن اللبس.

وعلى ذلك فقد أصاب هذا الرأي عين الحقيقة، عندما اشترطوا لجوازه عدم اللبس أو الغموض في إيصال الرسالة إلى المستمع أو المتلقي أو القارئ. ومن هنا فلا أرى مبررا لهذا الخلاف؛ وأن جواز إضافته أفضل من المنع لما فيه من تيسير وتسهيل على أبناء العربية، ولأن أساليب اللغة تتسع لمثل هذه الإضافة التي كثرت في الأساليب الحديثة لدى الكتاب المعاصرين، إذا كان اسم الفاعل مشتقاً من مصدر فعل متعدٍ إلى مفعول واحد. وبذلك يجوز فيه النصب على المفعولية أو الجر بالإضافة[1].

46. إضافة (حيث وإذْ) إلى المفرد:

يرى جمهور النحويين أن (حيث) و(إذْ) لا تضافان إلى المفرد، وإنما يجب إضافتهما إلى جملة فعلية أو اسمية، ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم في استخدام (إذْ) قوله

(1) انظر: شرح الكافية، ج2، ص234. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص369. أوضح المسالك، ج2، ص233. شرح ابن عقيل، ج2، ص114. شرح الأشموني، ج2، ص582. شرح قواعد البصروية في النحو، ص195. علاء الدين البصروي، تحقيق د. عزام الشجراوي.

تعالى: ﴿**واذكروا الله إذْ أنتم قليل**﴾[1] وقوله: ﴿**واذكروا إذ كنتم قليل**﴾[2] و﴿**إذْ يرفع إبراهيم القواعد من البيت**﴾[3] و﴿**إذْ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذْ يقول لصاحبه لا تحزن**﴾[4]. وأما حيث، ففي قوله تعالى: ﴿**وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره**﴾[5] و﴿**ومن حيث خرجت فولِّ وجهك شطر المسجد الحرام**﴾[6] و ﴿**واقتلوهم حيث ثقفتموهم**﴾[7] و﴿**ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس**﴾[8] و﴿**الله يعلم حيث يجعل رسالته**﴾[9] و﴿**وكذلك مكنّا ليوسف في الأرض يتبوّأ منها حيث يشاء**﴾[10].

ويرى الكسائي وغيره من النحويين المتأخرين أنه يجوز أن تُضاف (حيث) إلى مفرد، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

أمـــا تـــرى حيث سهيل طالعاً نجما يضيء كـــالشهاب لامـــعـــا

في قوله (حيث سهيلٍ طالعاً) فإنه أضاف (حيث) إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهور النحويين، ولكن الكسائي أجاز ذلك، بإضافة (حيث) إلى المفرد، واحتج على ذلك بقول الشاعر:

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ليِّ العمائم

ففي قوله (حيث الكلى، وحيث ليِّ العمائم) فقد أضاف (حيث) إلى مفرد، إلا أن بعض النحويين، خرّج هذا الشاهد على أن (الكلى وليّ) ليس مضافا إليه بعد (حيث) وإنما هما مبتدأ خبره محذوف تقديره (موجود).

---

(1) الأنفال / 56.
(2) الأعراف / 86.
(3) البقرة / 127.
(4) التوبة / 40.
(5) البقرة / 144.
(6) البقرة / 149.
(7) البقرة / 191.
(8) البقرة / 199.
(9) الأنعام / 124.
(10) يوسف / 56.

obeikandl.com

وسواء روى (الكلى وليّ) بعد (حيث) بالجر أو بالرفع، فكلتا الروايتين جائزتان، فإن كانت الرواية بالجر فهما مضاف إليه مجرور. وإن كانت الرواية بالرفع فهما مبتدأ خبره محذوف. مع أني أفضل رواية الجر؛ لأنه لا تقدير فيها ولا حذف، ولهذا فأرى أنه يجوز إضافة (حيث) و(إذ) إلى المفرد بعدهما، فيمكننا أن نقول: انظر حيث الشجرةِ، على الجر بالإضافة، أو حيث الشجرةُ، بالرفع على الابتداء والخبر محذوف، تقديره (موجوة) وقولنا: إذ ذاك. ذاك: يجوز فيه الجر بالإضافة أو الرفع بالابتداء والخبر محذوف تقديره: إذ ذاك حاصل، ومثلها قولنا: سافرت إذ الفجر. بالجر على الإضافة. وبالرفع على الابتداء، لأن هذه التراكيب وغيرها مما يشتمل على (حيث وإذ) لم تخرج على سنن العربية في نظم الجملة وتركيبها، ولم تؤدِّ إلى لبس أو غموض أو إبهام في المعنى المقصود، وأن الرسالة تصل بكل وضوح إلى المستمع أو المتلقي، سواء أكان ما بعد (حيث وإذ) بالجر أم بالرفع، فتقول مثلاً: تقدّم حيث الصوتِ. بالكسر أو بالرفع. وغير ذلك من أمثال هذا التركيب الذي لا غبار عليه معنى ومبنى، ولعل الأخذ باللغتين ييسر على الناطقين بالعربية الذين يظنون أن (حيث) و(إذ) ظرفان، ولهذا فهما مضافان وما بعدهما ينبغي أن يكون مضافاً إليه مجروراً سواء أكان مفرداً أم جملة، كحال غيرهما من الظروف الأخرى، وهذا ما نلمسه لدى المتأدبين المعاصرين الذين يستخدمون الاسم المفرد بعد حيث مجروراً بالإضافة[1].

47. إسناد الفعل إلى المثنى والجمع:

يقول أبو عبيدة: بعض العرب يظهرون كناية الاسم (الضمير) في آخر الفعل مع إظهار الاسم الذي بعد الفعل، كقول أبي عمرو الهذلي: أكلوني البراغيث، بإظهار كناية الاسم (البراغيث)[2] وأشار الفراء إلى هذه اللغة بقوله: وهذا لمن قال: (قاموا قومك) واستشهد بقول الشاعر:

---

(1) انظر: تسهيل الفوائد، ص34. أوضح المسالك، ج3، ص125. شرح ابن عقيل، ج2، ص54. شرح الأشموني، ج2، ص472.

(2) مجاز القرآن، ج1، ص174.

يـــلومونني في اشتراء النخيـــ ل أهـــلـــي فـــكـــلـــهـــم ألـــــوم

في قول الشاعر: يلومونني أهلي[1] ويقول ابن عقيل: مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع، وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول: قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات. كما تقول: قام زيد، وقامت هند، ولا تقول على مذهب هؤلاء: قاما الزيدان، ولا قاموا الزيدون، ولا قمن الهندات، فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للاسم الظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به.

ثم يضيف ابن عقيل قائلاً: ومذهب طائفة من العرب –وهم بنو الحارث بن كعب– كما نقل الصفار في شرح الكتاب، أن الفعل إذا أسند إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع أُتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع. فتقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، فتكون الألف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع، كما كانت التاء في قامت هند حرفا تدل على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به، كما ارتفعت هند بـــ(قامت) في قولنا (قامت هند) ثم يستشهد بعدد من الشواهد على ذلك، ولم أجد ابن عقيل يخطئ هذه اللغة، وإنما قال عنها إنها لغة طائفة من العرب، ومن ثم عمل على تخريجها.

ونجد ابن هشام يقول في هذه اللغة: وحكى البصريون عن طيء، وبعضهم عن أزد شنوءة: ضربوني قومك، وضربنني نسوتك، وضرباني أخواك، ومن ثم استشهد بشواهد على هذه اللغة، وأخذ في تخريجها من غير أن يرفضها. ثم جاء الأشموني فقال: وجرد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا ما أسند لأثنين، كفاز الشهيدان، ويفوز الشهيدان، أو جمع، كفاز الشهداء، ويفوز الشهداء، وفازت الهندات، وتفوز الهندات، هذه هي اللغة المشهورة، وقد يُقال على لغة قليلة: سعد الزيدان، ويسعدان الزيدان، وسعدوا العمرون، ويسعدون العمرون، وسعدن الهندات، ويسعدن الهندات، ثم أخذ يستشهد بالشواهد على هذه اللغة من غير أن ينكرها، وقال: وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء، وبعضهم أنها لغة

---

(1) معاني القرآن، ج1، ص316.

أزد شنوءة أو لغة بني الحارث بن كعب، ومن ثمَّ بدأ بتخريج هذه اللغة، من غير إنكار لها أو تضعيف.

وأشار إليها سيبويه في كتابه، وأطلق عليها لغة (أكلوني البراغيث) من غير أن ينكرها، ويؤيد هذا ما ذهب إليه رمضان عبد التواب بقوله: وتدل مقارنة اللغات السامية أخوات العربية على أنه في تلك اللغات يلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث عندما يكون الفاعل مؤنثاً سواء بسواء، وهذا من بقايا الظواهر اللغوية المندثرة[1].

وبما أن هذه اللغة قد وردت في غير شاهد في النص القرآني، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب الذين يُستشهد بلغتهم، وهي شواهد تترى، وقد جمع الدكتور الأقطش من أمثلة هذه اللغة عشرة من القرآن الكريم والقراءات، وتسعة من الحديث النبوي الشريف، وعشرة من شعر العرب الذين يحتج بلغتهم، وعشرين مثالاً من شعر المولدين، حتى نهاية القرن الرابع الهجري، وثمانية من شعر مجهول النسب في كتب النحو، وعشرة من نثر المولدين[2] ويقول ابن يعيش: هي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم[3].

فأرى أن تُقبل هذه اللغة من الشادين والمتأدبين، لأن نظم الجملة في هذه اللغة لا غُبار عليه، وهو جار على سنن العربية وخصائصها التركيبية، فهي لغة فصيحة، بل لعلي أقول: إن حذف علامات التثنية والجمع من الفعل المسند إلى مثنى أو جمع، ربّما كان وحصل بسبب تطور اللغة، والميل إلى التخفيف والاقتضاب، وأن هذه اللغة ربما كانت في عصور العربية السحيقة، وبقي منها لدى القبائل كما ذكر رمضان عبد التواب قبل قليل.

---

(1) بحوث مقالات في اللغة العربية، ص300. د. رمضان عبد التواب.

(2) لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ص35. د.اسماعيل القيام، رسالة جامعية، الجامعة الأردنية، 2004م.

(3) شرح المفصل، ج3، ص87. ابن يعيش.

ومن الشواهد على هذه اللغة، قوله تعالى: **﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾**[1] وقوله تعالى: **﴿فعُموا وصموا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير منهم﴾**[2] ويخرج النحاس هذه اللغة بقوله: ولم يقل: عمي وصم، والفعل متقدم، ففي هذه أجوبة منها: أن يكون (كثير منهم) بدلاً من الواو. قال الأخفش: كما تقول: رأيت قومك ثلثيهم. وإن شئت كانت على إضمار مبتدأ أي العمي والصم منهم كثير وجواب يكون على لغة من قال (أكلوني البراغيث)[3] وقول الله تعالى: **﴿لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا﴾**[4] وقد خرّج النحويون هذه الآيات وأمثالها مما ورد من أحاديث وأشعار ونثر واقوال يُستشهد بها على أن الواو في (أسروا) حرف يدل على جمع الفاعل. والذين: اسم موصول مبني في محل رفع فاعل لأسروا، أو أن يكون الذين: في محل رفع مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية (أسروا النجوى) في محل رفع خبر مقدم. أو أن يكون إعراب (واو) الجماعة المتصلة بالفعل (أسروا) في محل رفع فاعل. والذين: اسم موصول في محل رفع بدل من الواو.

وقول الرسول –صلى الله عليه وسلم– "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار[5] ولهذا أطلق بعض النحويين ومنهم ابن مالك على هذه اللغة، لغة (يتعاقبون) لأن موطن الشاهد قوله (يتعاقبون). ومما ورد في الحديث النبوي الشريف على هذه اللغة ما جاء في حديث وائل بن حجر "وقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه" موطن الشاهد (وقعتا ركبتاه، وأن تقعا كفاه) وقوله –صلى الله عليه وسلم– "يخرجن العواتق وذوات الخدور" وموطن الشاهد (يخرجن العواتق) ومما ورد من شواهد شعرية قول محمد بن عبد الله العتبي:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فـأعرضن عني بالخدود النواضر

في قوله (رأين الغواني) وقول الشاعر:

---

(1) الأنبياء / 3.

(2) المائدة / 71.

(3) إعراب القرآن، ج1، ص511.

(4) مريم / 87.

(5) أخرجه مالك في الموطأ، ص123. وصحيح البخاري، ج1، ص138.

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولـــو انـــهـــم خذلوك كنت ذليلا

في قوله (نصروك قومي) وقول الشاعر الجاهلي عمرو بن ملقط:

أُلفيتا عـــيـــنـــاك عند الـــقـــفا أولـــى فـــأولـــى لك ذا واقـــيـــة

في قوله: (أُلفيتا عيناك) وقول عبد الله بن قيس الرقيات:

تـــولّى قـــتال المارقين بنفسه وقـــد أســـلـــمـــاه مبعد وحمـــيم

في قوله (أسلماه مبعد وحميم) وقول عروة بن الورد:

ذريني للغنى أســـعـــى فـــإني رأيـــت الناس شـــرهـــم الـــفقير

وأحقرهـــم وأهـــونـــهم عليهم وإن كـــانـــا لـــه نـــســـب وخيرُ

في قوله: (وإن كانا له نسب وخير) حيث ألحق علامة التثنية، وهي الألف بالفعل (كانا) مع أن الفعل مسند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر بالواو، ومثله قول الرقيات (أسلماه مبعد وحميم) وهذا يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين أن يكون الفاعل مثنى، وأن يكون في معنى المثنى، بأن يكون اسمين عطف أحدهما على الآخر. ومثله قول الشاعر:

نُسيا حاتـــم وأوس لدن فـــا ضـــت عطايـــاك ابن عبد العزيز

في قوله (نُسيا حاتم وأوس)، ومن الشواهد على هذه اللغة قول الشاعر:

إنْ يغنيا عني المستوطنا عدن فـــإنني لست يـــومـــا عنهما بغني

في قوله: (إن يغنيا المستوطنا، ومنه قول الفرزدق:

ولـــكنْ ديـــافيّ أبـــوه وأمـــه بحوران يعصرنْ السليط أقاربه

في قوله: (يعصرْن أقاربه). وقول الشاعر:

لئن طُلنْ أيامٌ بحزوى لقد أتت عليّ لـــيـــال بـــالعقيق قـــصـــار

في قوله: (طلن أيام). وقول الشاعر:

إلى أن رأيت النجم وهـــو مغرب وأقبلن راياتُ الصباح من الشرق

في قوله: (وأقبلن رايات الصباح). وقول الشاعر:

فـأدركْنه خـالاتـه فخذلـنه ألا إن عـرق السوء لا بدّ مدرك

في قوله: فأدركْنه خالاته. وقد استمر استخدام هذه اللغة عبر العصور، فهذا أبو نواس يقول:

وكـأن سُـعـدى إذ تـودعنا وقـد اشـرأب الدمـع أن يـكفا
رشـا تـواصـين القيان بـه حتى عـقـدن بـأذنـه شـنـفا

في قوله: تواصين القيان. وقوله نفسه:

الحمد لله ليس لـي نـشـب فخف ظـهـري وقـلّ زواري
وأحسـنت نفسي التعزي عن شـيء تـولـى ومتْن أوطـاري

في قوله: ومُتن أوطاري. وهذا البحتري الطائي يقول:

كـدْن ينهبنه العيون سراعـاً فيه لـو أمـكـن العيون انتهابـه

في قوله: كدن ينهبنه العيون. وقول أبي فراس الحمداني:

يـا أيـهـا الملك الـذي أضحت لـه جـمـل المناقـب
نـتـج الـربـيـع محاسنـا ألقحنـهـا غـر السـحـائـب

في قوله: ألقحنها غر السحائب. وقول الشريف الرضي:

نهضت وقد قعدْن بـي الليالي فـلا خـيـل أعـنّ ولا ركـاب

في قوله: قعدْن الليالي. وقوله أيضاً:

أوردْنـه أطـراف كلّ فضيلة شيمُ تسانـدهـا عُـلا ومناقـب

في قوله: أوردْنه شيمٌ.

ولو تتبعنا دواوين الشعراء، ورسائل الكُتّاب، وخُطب الخطباء، عبر العصور إلى عصرنا هذا لوجدنا عشرات الشواهد والأمثلة على هذه اللغة. ويقول محمد محي الدين عبد الحميد: "وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين من أمثال أبي نواس

والبحتري وأبي فراس الحمداني، والشريف الرضي، وأضراب هؤلاء يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال، ولا بعيدة عن الفصاحة"[1].

اعتماداً على ما ذكره هذا العلامة المحقق، واستناداً على تلك الشواهد والأمثلة التي تم ذكرها، وعلى ما قرّره الدكتور الأقطش والدكتور القيّام، فإنني أتقدم إلى مجامع اللغة العربية في العالم العربي بطلب، وهو إدراج هذه اللغة ضمن اللغات الفصيحة المقبولة تيسيراً على الشادين والمتأدبين والناطقين بلغة الضاد؛ ولأن نظم الجملة في هذه اللغة وأسلوبها لا يؤديان إلا خلل في نظام بناء الجملة العربية، أمام تلك التخريجات التي ذكرها النحويون، ولا يؤدّيان كذلك إلى غموض في المعنى، فحبذا قبول هذه اللغة من أبناء العربية الذين يستخدمونها[2].

48. نصب الفعل المضارع بعد (أو) أو عطفه على ما قبله:

في الفعل المضارع الواقع بعد (أو) لغتان، الأولى: أن يكون منصوباً بعد (أو) بأن مضمرة، إذا صلح في موضعها (حتى)، كقول الشاعر:

لأستسهلنّ الصعب أو أدرك المنى فما انـقادت الآمـال إلا لصابـر

في قوله: (أو أدرك) حيث نصب الشاعر الفعل المضارع (أدرك) بعد (أو) التي بمعنى (حتى) بأن مضمرة. وإذا صلح في موضعها (إلا) كقول زياد الأعجم:

وكنت إذا غـمزت قناة قـوم كـسـرت كعوبـهـا أو تستقيما

في قوله: (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع (تستقيم) بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلا). وقول امرئ القيس:

فقلت لـه لا تبك عينيك إنـما نـحـاول مـلكا أو نموت فنعذرا

---

(1) أوضح المسالك، ج1، ص351.

(2) انظر: معاني القرآن، ج2، ص120. شرح المفصل، ج3، ص87. مغني اللبيب، ج2، ص365، شرح ابن عقيل، ج2، ص425. شرح الأشموني، ج2، ص95. لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ص33. د. اسماعيل القيام، ر.ج. الجامعة الأردنية، 2004م.

في قوله: (أو نموت) حيث نصب الشاعر الفعل المضارع (نموت) بعد (أو) التي بمعنى (إلا) أو (حتى) بأن مضمرة. وقول رؤبة بن العجاج:

لتقعدنّ مقعد القصيِّ مني ذي القاذورة المقليّ
أو تحلفي بربك العليِّ أني أبو ذيالك الصبي

في قوله: (أو تحلفي) حيث نصب الفعل (تحلفي) بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (حتى). وقول الشاعر:

لا استطيع نزوعاً عن مودّتها أو يصنع الحبُّ بي غير الذي صنعا

في قوله: (أو يصنع) حيث نصب الشاعر (يصنعَ) بأن مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلا أو حتى).

أو كانت بمعنى (أنْ) المصدرية الناصبة، كقول الحصين بن الحمام:

ولولا رجال من رزام أعزّةٌ وآل سبيع أو أسوءك علقما

في قوله: (أو أسوءك) حيث نصب الفعل (أسوأ) بعد (أو) التي بمعنى (أن) المصدرية الناصبة. وهذا الذي تم ذكره عن (أو) فيما سبق هو مذهب جمهور النحويين البصريين الذين يرون أن النصب بأن مضمرة بعد (أو) التي هي حرف عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم. وأما الكسائي فيرى أن (أو) ناصبة بنفسها، وذهب الفرّاء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، وبيّن الفراء أن (أو) أكثر ما تقع حرف عطف، فتعطف ما بعدها على ما قبلها، فقال في قوله تعالى: **﴿وقال الذين كفروا لرسلهم لنخرجنكم من أرضنا، أو لتعودنّ في ملّتنا﴾**[1] إن (أو) حرف عطف، عطف الفعل (تعود) على الفعل (نخرج) وفي قراءة أبي زيد بن علي في قوله تعالى **﴿تقاتلونهم أو يسلموا﴾**[2] بنصب (يسلموا) بأن مضمرة بعد أو التي هي بمعنى (حتى).

اختلف النحويون في مسألة العطف أو النصب بعد (أو)، فيقول سيبويه: إن العطف بأو عربي جائز، فقرأ نافع وأهل المدينة قوله تعالى **﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا**

---

(1) إبراهيم / 13.

(2) الفتح / 16.

وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً﴾[1] فكأنه –والله أعلم– قال الله –عز وجل– (لا يكلم الله البشر إلا وحيا أو يرسل رسولاً)[2] فيرى سيبويه أن الرفع بعد (أو) عربي جائز في الكلام. ويذكر الدكتور القيام: "أن نصب المضارع بعد (أو) لغة لبعض العرب في مقابل اللغة الشائعة التي يُعطف فيها المضارع بعد (أو) على ما قبله[3].

وبناءً على ذلك واستناداً على ما ورد من شواهد في نصب المضارع بعد (أو) فإن العطف بأو عربي جائز راجح، وإنّ النصب بعد أو عربي جائز مرجوح، ولكنه فصيح جائز في الكلام غير مردود أو مرفوض، فالوجهان جائزان، وفي ذلك توسعة على أبناء اللغة[4].

49. نصب المصدر النائب عن فعله أو رفعه:

من سمات اللغة العربية وخصائصها الإيجاز والاقتضاب في نظم جملها، ومن ذلك استخدام المصدر النائب عن فعله، الذي يجوز فيه أن يأتي منصوباً وهو الأصل، أو مرفوعاً بحسب نوع الجملة التي ينشئها المتكلم، وقد ورد في القرآن الكريم منصوباً ومرفوعاً، كما في قوله تعالى: **﴿وإذا جـاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلامٌ عليكم﴾**[5] و **﴿ونادوا أصحاب الجنة أن سلامٌ عليكم﴾**[6] و**﴿سلامٌ عليكم بما صبرتم﴾**[7] و**﴿قال سلام عليك سأستغفر لك ربي﴾**[8] و**﴿سلامٌ قولاً من رب رحيم﴾**[9] وقوله تعالى **﴿قال بل سولّت**

---

(1) الشورى / 51.

(2) كتاب سيويه، ج3، ص50.

(3) لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ص97. ر.ج. الجامعة الأردنية.

(4) انظر: البحر المحيط، ج7، ص504. معاني القرآن، ج2، ص70، للفراء. أوضح المسالك، ج2، ص 172. شرح ابن عقيل، ج2، ص319. شرح الأشموني، ج3، ص526.

(5) الأنعام / 54.

(6) الأعراف / 46.

(7) الرعد / 24.

(8) مريم / 47.

(9) يس / 58.

لكم أنفسكم أمراً فصبرٌ جميل﴾[1] وورد المصدر في القرآن الكريم منصوباً في قوله تعالى: **﴿ولقد جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً﴾**[2] و**﴿إذا دخلوا عليه فقالوا سلاماً﴾**[3] و**﴿إذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً﴾**[4].

ووردت اللغتان (النصب والرفع) في آية واحدة في قوله تعالى **﴿إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلامٌ قوم منكرون﴾**[5] وينبغي هنا أن نشير إلى مسألة لغوية بلاغية، وهي أن ضيف إبراهيم –عليه السلام– عندما دخلوا عليه، حيّوه بقولهم (سلاماً) وسلاماً: مصدر نائب عن فعله مفعول مطلق منصوب، أي نسلم عليك سلاماً، فهي جملة فعلية، فردّ إبراهيم –عليه السلام– (سلامٌ). بالرفع، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره (سلامي سلامٌ) وبهذا يكون إبراهيم قد حيّاهم بأحسن من تحيتهم؛ لأن الجملة الفعلية مقيدة بزمن معيّن، وأما الجملة الاسمية فهي مطلقة الزمن.

وعلى ذلك فإن استخدام المصدر منصوباً أو مرفوعاً يخضع لاعتبارات نفسية واجتماعية وثقافية لدى المنشئ أو المتأدب، فإذا أراد إبراز هذا المصدر قدّمه منصوباً أو مرفوعاً، وكلا الوجهين جائز في سعة الكلام. وهذا المصدر المرفوع أو المنصوب قسمان: الأول ما له فعل، وهو أكثر المصادر استخداما. والثاني: ما لا فعل له أصلاً (كبله) بمعنى (الترك) حيث استعمل مضافاً، كقول كعب بن مالك الأنصاري:

تـــذر الجماجم ضاحيا هاماتهم بـــلـــه الأكـــفِّ كـــأنها لـــم تخلق

(بله) مصدر ليس له فعل من لفظه ومثل (ويل) و(ويح) و(ويب) وهي كنايات عن الويل التي وردت في القرآن الكريم للشتم والتوبيخ والتهديد، كما في قوله تعالى **﴿فويلٌ للذين كفروا من النار﴾**[6] وقوله **﴿ويلٌ لكل أفاك أيثم﴾**[7] وقوله **﴿ويل يومئذ للمكذبين﴾**[8].

---

(1) يوسف / 18.
(2) هود / 69.
(3) الحجر / 52.
(4) الفرقان / 63.
(5) الذاريات / 25.
(6) ص /27.
(7) الجاثية / 7.
(8) المرسلات / 15.

مع أن المصدر (ويل) لم يرد في القرآن الكريم إلا مرفوعاً، فقد ذكر الأخفش أن في المصدر لغتين: النصب والرفع، فقال في قوله تعالى: **﴿فويلٌ للذين يكتبون الكتاب بأيديهم، ثم يقولون هذا من عند الله﴾**[1] فإذا قلت (ويلَ) تريد النصب. فكأنك قلت: ألزمه الله الويلَ. وأمّا رفعك إياها، فإنما كان لأنك جعلت ذلك واقعاً واجباً لهم في الاستحقاق، ورفعه على الابتداء، وما بعده مبني عليه، وقد ينصبه قوم على ضمير لفعل، وهو قياس حسن، فيقولون: ويلاً لزيد، وويحاً لزيد، قال جرير:

كسا اللؤم تيما خضرة في جلودها فويــلاً لتيم من سرابيلها الخضر

فقال الأخفش: حدثني عيسى بن عمر (أحد أوائل النحويين) أنه سمع الأعراب ينشدونه هكذا بالنصب، ومنهم من يرفع ما يُنصب في هذا الباب، قال أبو زبيد، حرملة ابن منذر الطائي:

أغــار وأقوى ذات يوم وخيبة لأوّل من يلقى وشــرٌّ مــيــسّــرُ

وأشار سيبويه إلى هاتين اللغتين (الرفع والنصب) في المصدر بقوله: "إلا أن العرب ربما أجرت الحروف على وجهين، ومثال الرفع، قوله تعالى **﴿طوبى لهم وحسنُ مآب﴾**[2] وبعض العرب يقول: ويلاً له وويلةً له بالنصب ويجريها مجرى خيبة، ومن ذلك قول جرير السابق"[3] وقال العرب في الدعاء: مبرورٌ مأجورٌ ومبروراً مأجوراً، تميم ترفع على إضمار أنت، وأهل الحجاز ينصبون على اذهب مبروراً مأجوراً. وإن دعوت به قلت: بُعداً له، والمختار فيه النصب على المصدرية. وكذلك سحقاً له، أي: أبعده الله، أي لا يُرثى له فيما نزل به، وتميم ترفع فتقول: بعدٌ له وسحقٌ[4].

وعلى ذلك فإن رفع المصدر أو نصبه جائز وخاضع لمشيئة المنشئ أو المتحدِّث أو الكاتب من غير تحرّج في أيٍّ من اللغتين الرفع أو النصب، ولا أرى مبرراً لاختلاف

---

(1) البقرة / 79.

(2) الرعد / 29.

(3) كتاب سيبويه، ج1، ص331.

(4) انظر لسان العرب مادّة (برر) ومادة (بعد).

النحويين في الرفع أو النصب، واشترطوا شروطاً سبعة لنصبه، وهي أن يكون مصدراً، ويدل على تشبيه، وأن تتقدمه جملة، وأن تحتوي الجملة المتقدمة عليه على معناه أو أن تحتوي على صاحبه، وأن يكون بدلاً من الفعل المحذوف، وأن يكون منصوباً بالعامل المذكور في الجملة قبله لا بمحذوفه، ولكنهم يجيزون نصبه في هذه الأحوال إذا دلّ على الحال. وهم بذلك يجيزون رفع المصدر بلا شروط، مع أن الأصل فيه النصب لأنها لغة الحجاز، والفرع فيه الرفع لأنها لغة تميم، فاشترطوا للأصل وتركوا الفرع بلا شروط، فأرى أن كلاً من الرفع والنصب جائز في سعة الكلام[1].

50. المنصوب على نزع الخافض:

اختلف النحويون في الاسم المنصوب بعد فعل تعدى بنفسه إلى مفعوله من غير حرف الجر، وتم حذف هذا الحرف قبل الاسم، وقد أشار إلى هذه المسألة أبو عبيدة والفراء والأخفش الأوسط. فقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿**واختار موسى قومه سبعين رجلاً**﴾[2] مجاز أي اختار موسى من قومه[3] ومنه قول العجّاج: تحت التي اختار له الله الشجر. اي تحت الشجرة التي اختار له الله من الشجر. وقال الفراء في الفعل (كال): سمعت أعرابية تقول: إذا صدر الناس أتينا التاجر فيكيلنا المدّ والمدّين إلى الموسم المقبل، وينسب هذه اللغة إلى الحجازيين ومن جاورهم من قيس، كما في قوله تعالى: ﴿**وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون**﴾[4] (الهاء) في كالوهم في موضع نصب. تقول: قد كلتك طعاماً كثيراً وكلتني مثله، تريد كلت لك وكلت لي[5].

---

(1) انظر: شرح المفصل، ج1، ص121. شرح ابن عقيل، ج1، ص515. شرح الأشموني، ج2، ص 208.

(2) الأعراف / 155.

(3) انظر: مجاز القرآن، ج1، ص299.

(4) المطففين / 3.

(5) معاني القرآن، ج3، ص245. الفراء.

وقال الأخفش في إيضاح قوله تعالى ﴿**وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون**﴾[1] أي إذا كالوا الناس أو وزنوهم؛ لأن أهل الحجاز يقولون: كلت زيداً ووزنته، أي كلت لزيد ووزنت له[2] وقال أيضاً في موضع آخر من كتابه، وأهل الحجاز يقولون: هديته الطريق، أي عرّفته، وكذلك: هديته البيت، في لغتهم. وغيرهم يلحق فيه (إلى) أي: هديته إلى البيت[3] وقال الفراء، قال الكسائي: سمعت بعض العرب يقول: نقدت لها مئة. يريدون نقدتها مئة، لامرأة تزوجها، وأنشدني الكسائي:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

والكلام باللام: أي أستغفر الله لذنب، كما قال تعالى: ﴿**واستغفري لذنبك**﴾[4] و﴿**فاستغفروا لذنوبهم**﴾[5] وأنشدني:

أستغفر الله من جدّي ومن لعبي ... وزري وكل امرئ لا بد متزر

يريد: لوزري، أي أستغفر الله لوزري. ووزري حين ألقيت اللام في موضع نصب[6].

ويرى ابن مالك أن حذف الجار يكون على نوعين: الأول: وارد في السعة، نحو: شكرته ونصحته، وذهبت الشام، وأصله: شكرت له، ونصحت له، وذهبت إلى الشام. والثاني: مخصوص بالضرورة، كقول المتلمس:

آليت حَبَّ العراق الدهر أطعمه ... والحب يأكله في القرية السوس

حيث حذف الشاعر حرف الجر في قوله: آليت حب العراق. والأصل أن يقول: آليت على حب العراق. ونصب (حب) على نزع الخافض، ولم يبق الاسم مجروراً وقول ساعد بن جوبة:

---

(1) المطففين / 3.

(2) معاني القرآن، ج2، ص532. الأخفش.

(3) معاني القرآن، ج1، ص16، الأخفش.

(4) يوسف / 29.

(5) آل عمران / 135.

(6) معاني القرآن، ج1، ص233. الفراء.

لـــدن بهزّ الكف يعسل متنه فيه كـــمـــا عسل الطريق الثعلب

حيث حذف الشاعر حرف الجر في (عسل الطريق الثعلب) وأصل الكلام: عسل في الطريق الثعلب، ونصب الاسم (الطريق) على نزع الخافض[1].

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل قوله: "ومن هذا الباب ما كان يتعدى إلى مفعولين، إلا أنه يتعدى إلى الأول بنفسه من غير واسطة، وإلى الثاني بواسطة حرف الجر، ثم اتسع فيه محذوف حرف الجر، فصار لك فيه وجهان، وذلك نحو قولك: اخترت الرجال بكراً، وأصله: من الرجال[2].

لعل هذا الاستعمال اللهجي الذي يقوم على تعدية الفعل بالحرف مرّة وبنفسه أخرى، يشير إلى مرحلة من التطور في تاريخ اللغة العربية، وهذا ما ذهب إليه الدكتور نهاد الموسى بقوله: إننا نجد العربية تتجه في تطورها إلى حذف الجار وإيصال الفعل اللازم، أي تعديته إلى مفعوله مباشرة، فالفعل (رضي) كان يتعدى بالحرف، فكنا نقول: رضيت به، ورضيت عليه، ورضيت عنه، ثم أصبح يتعدى إلى مفعوله مباشرة، وصرنا نقول: رضيت الشيء[3].

فما ورد في لغة أهل الحجاز وقيس من حذف الجار وتعدية الفعل بنفسه هو طور متقدم من أطوار اللغة العربية، يتجه إلى الإيجاز والتخلّص من حرف الجر مع بعض الأفعال المتعدية بحرف الجر من لهجات عربية أخرى[4].

وبما أن تعدية الفعل بنفسه وحذف الجار هي لغة الحجازيين ومن جاورهم من قيس كما ذكر اللغويون والنحويون، وأن القرآن قد نزل بلغة قريش الحجازية فإن هذه اللغة في تعدية الفعل بنفسه وحذف الجار في بعض الأفعال، ينبغي أن يؤخذ به في فصيح اللغة من غير خلاف بين النحويين في هذه المسألة، ويمكن أن نعدّه تطوراً في نظم اللغة العربية

---

(1) أوضح المسالك، ج2، ص28. شرح الأشموني، ج2، ص163. شرح ابن عقيل، ج1، ص305.
(2) شرح المفصل، ج2، ص63.
(3) في تاريخ العربية، ص220.
(4) لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ص76.

كما ذكر نهاد الموسى، شريطة ألا يؤدي حذف حرف الجر إلى لبس أو غموض أو إخلال في المبنى والمعنى؛ لأن سيبويه يرى أن الأصل في هذه اللغة أن توصل بحرف الإضافة، وليس كل الفعل يُفعل به هذا[1].

51. تمييز (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية:

اختلف النحويون أيما اختلاف في تمييز كم الاستفهامية وكم الخبرية، أهو منصوب أم مجرور أم مرفوع، ودافع كل فريق منهم عن رأيه بشواهد من لغة العرب الفصحاء، ولكنّ المنعم نظره في المسألة يجد أن هذا الخلاف مبالغ فيه حتى تشعّب، وجعل المسألة بالغة الصعوبة، في حين أن هذه المسألة لا تتطلب كل هذه الخلافات، وتلك الحجج والبراهين التي أوردها كل فريق منهم لإثبات رأيه، ويمكن لنا تلخيص المسألة بما يلي:

أولاً: يجوز في تمييز (كم) الاستفهامية النصب والجر. والأصل في تمييزها أن يكون منصوباً، مثل قولنا: كم كتاباً قرأت؟ وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة.

وأجاز فريق آخر من النحويين جر تمييز كم الاستفهامية مطلقاً، وهذا مذهب الفراء والزجاج والسيرافي والفارسي، وأجاز فريق آخر جرّ تمييزها إذا كانت هي قد وقعت مجرورة بحرف جر، نحو قولنا: بكم درهم اشتريت ثوبك؟.

وبناء على ذلك، فأرى أن نصب تمييز كم الاستفهامية راجح، وأن جرّ تمييزها مرجوح، ولكنه جائز غير ممتنع، وبخاصة إذا سبقت كم بحرف جر، وقد ورد هذا الجر في غير شاهد، كقول الفرزدق يهجو جريراً:

كـــم عمةٍ لك يـــا جرير وخالة فدعـــاء قـــد حلبت عليّ عشاري

فقد رويت (عمة) بالنصب والجر والرفع، وهذا الاستفهام تهكمي، فعلى النصب تكون (عمة) تمييزاً منصوباً. وعلى الجر، تكون (عمة) مضافاً إليه مجروراً. وعلى الرفع تكون (عمة) مبتدأ مرفوعاً.

---

(1) انظر: شرح المفصل، ج7، ص64. أوضح المسالك، ج1، ص28. شرح ابن عقيل، ج1، ص306. شرح الأشموني، ج2، ص163.

أما تمييز (كم) الخبرية، فإن الأصل فيه أن يكون مجروراً، وجره بإضافة (كم) إليه عند جمهور النحويين، ولكنّ الفراء والكوفيين يقولون إن جرّه (بمن) مضمرة، وقد رجّح هذا الرأي محمد محيي الدين عبد الحميد؛ لأن (من) جاءت جارّةً للتمييز في أفصح الكلام، ويجوز أن يأتي تمييزها منصوبا، فقال الرضي: "وبعض العرب ينصب تمييز (كم) الخبرية، مفرداً كان أو جمعاً، مفصولاً كان أو بلا فصل، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال، وأيّد هذه اللغة ابن هشام في أوضح المسالك، ونسب ابن يعيش هذه اللغة إلى تميم بقوله: وبعض العرب ينصب بكم الخبرية، كما ينصب في الاستفهام، وهم بنو تميم[1]. نحو قول ذي الرُّمة:

كـم دون حية مـوماةً بهادلها إذا تيمّمها الـحـرِّيـت ذو الجلد

يرى البصريون وجوب النصب تمييز كم (موماة)؛ لأنه فصل بينه وبين كم، في حين يرى الكوفيون جواز جرّه أو نصبه، سواء فصل أم لم يُفصل، ومثله قول أنس بن زنيم، أو قول أبي الأسود:

كـم بجود مقرفٍ نـال العُلا وكـريـم بخله قـد وضـعـه

بجر تمييز كم (مقرف) أو نصبه، ومثله قول الفرزدق:

كـم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الـدسيعة مـاجـد نـفّاع

فقد ورد تمييز كم (سيد) بالنصب والجر، وكقول القطامي:

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكـاد من الإقـتـار أحتمل

فقد روي تمييز كم (فضلاً) منصوباً ومجروراً. ومنه قول زهير بن أبي سلمى أو ولده كعب بن زهير:

تـؤم سـنـانا وكـم دونـه من الأرض محدوداً غـارهـا

فقد روي تمييز كم (محدوباً) بالنصب والجر.

---

(1) شرح المفصل، ج4، ص130.

وبناء على ما ذكر من شواهد، وما أيّده النحويون، فأرى أنه يجوز نصب تمييز كم الخبرية، وإن كان هذا النصب مرجوحاً؛ لأن الرأي الراجح هو جر تمييزها، ومع ذلك فمن باب التوسع النحوي واللغوي والتيسير على الناطقين بالعربية فكلتا اللغتين الجر والنصب في تمييز كم الخبرية جائزتان[1].

52. المنادى المرخّم:

اختلف النحويون في حركة آخر الاسم المرخّم عند النداء، ورأوا أن اللغة الأفصح في المنادى المرخم، هي لغة من ينتظر الحرف، فإذا رخمت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في (جعفر) يا (جعْفَ) بفتح الفاء، وفي يا (حارث) يا (حارِ) بكسر الراء، وفي يا (قمطْر) يا (قمطْ) بسكون الطاء.

وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر، وهي اللغة القليلة، عاملت الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الاسم المنادى وضعا فتبنيه على الضم، وتعامله معاملة الاسم المنادى التام، فتقول: (يا جعفُ) ويا (حارُ) ويا (قمطُ) بضم (الفاء والراء والطاء)[2].

وقال النحاس في إعراب (مالِ) في قراءة عبد الله ﴿**ونادوا يا مالِ**﴾[3] قال أبو جعفر: هذا على الترخيم، والعرب ترخم (مالكا) و(عامراً) كثيراً، إلا أن هذا مخالف للسواد، وفيه لغتان، يقال يا (مالِ) أقبل، هذا أفصح اللغتين كما قال زهير بن أبي سلمى:

يـــا حارِ لا أرمينْ منكم بداهية لـــم يلقها ســـوقـــة قبلي ولا ملك

---

(1) انظر: أوضح المسالك، ج4، ص268. شرح ابن عقيل، ج2، ص385. شرح الأشموني، ج4، ص 155. لغات القبائل في إعراب القرآن ومعانيه، ص90. ر.ج. الجامعة الأردنية.

(2) شرح ابن عقيل، ج2، ص268.

(3) الزخرف / 77.

في قوله: يا حارِ: على لغة من ينتظر. ومن العرب من يقول: يا مالُ أقبل، فيجعلون ما بقي اسماً على حاله[1].

إن النحاس هنا يرى أن اللغة الأولى فصيحة كثيرة، واللغة الثانية قليلة وأيد هذا القول الزجاج في قوله: "ومن العرب من إذا رخّم الاسم المنادى حذف منه آخره، فجعل ما بقي اسماً على حالة بمنزلة اسم لم يكن فيه ما حُذف منه، فبناه على الضم، فقال: (يا حارُ، ويا جعفُ، ويا مالُ) بالضم[2].

وأيّد هذا القول ابن هشام في قوله: "الأكثر أن يُنوى المحذوف فلا يُغيّر ما بقي، تقول في جعفر، (يا جعفَ) بالفتح، وفي حارث (يا حارِ) بالكسر وفي (منصور) يا (منصُ) بتلك الضمة، وفي هرقْل، يا (هرقْ) بالسكون، وفي (ثمود وعلاوة وكروان) يا (ثمو ويا علا ويا كرو) ويجوز أن لا ينوى، فيجعل الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع، فتقول (يا جعفُ) ويا (حارِ) ويا (هرقُ) بالضم فيهنّ، وكذلك تقول: (يا منصُ) بضمة جاءته للبناء[3].

ولعلّ هؤلاء النحويين قد رأوا ما رآه سيبويه من قبل في هذه المسألة، إذ قال: اعلم أن ما يُجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل في كلام العرب، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف الهاء أكثر؛ من قبل أن حرف الإعراب في سائر الكلام غيره، وهو على ذلك عربي[4].

وأخذاً برأي شيخ النحويين سيبويه ومن وافق قوله من النحويين فإنني أرى قبول هاتين اللغتين في المنادى المرخّم؛ لأنهما لغتان سائغتان جائزتان عند معظم النحويين

---

(1) إعراب القرآن الكريم، ج3، ص120. النحاس.

(2) الجمل، ص170، الزجاج.

(3) أوضح المسالك، ج4، ص66.

(4) كتاب سيبويه، ج2، ص215.

العرب، وإن فضلوا لغة من ينتظر على لغة من لا ينتظر، ولكن العرب استخدموا اللغتين وفي ذلك تيسير على أبناء اللغة في استخدام المنادى المرخم[1].

53.حركة بناء الظرفين (حيث(و(أمس):

من القضايا التي اختلف فيها النحويون حركة بناء الظرفين (حيث) و(أمس). إن اللغة المشهورة في (حيث) هي البناء على الضم. وذكر سيبويه أن من العرب من يفتحها على كل حال، وهم بنو تميم. وأمّا بنو أسد فيخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب. وقال ابن منظور: قال الكسائي سمعت في بني تميم، من بني يربوع وطُهيّة من ينصب (الثاء) على كل حال في الخفض والنصب والرفع، فيقول: حيثَ التقينا، ومن حيثَ لا يعلمون، ولا يصيبه الرفع في لغتهم[2].

ويضيف ابن منظور قائلاً: قال الكسائي، وسمعت في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة، وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقول (من حيث لا يعلمون) مكان ذلك حيثَ التقينا)[3].

ويرى الدكتور نهاد الموسى أن لغة الإعراب تمثل طوراً سابقاً احتفظت به بنو أسد وفقعس، واتجهت اللهجات الأخرى إلى اختصار الحركات، فبعضهم بناها على الفتح وبعضهم بناها على الكسر، وأكثرهم بناها على الضم، فأخذ النحاة بالأكثر، فشاع وانتشر[4].

---

(1) شرح ابن عقيل، ج2، ص268. شرح الأشموني، ج3، ص338.

(2) لسان العرب: مادة (حيث).

(3) لسان العرب: مادة (حيث).

(4) في تاريخ العربية، ص125. د. نهاد الموسى.

وبناء على ما ذكره النحويون القدماء، وما عرضه الدكتور نهاد الموسى حول انتشار هذه اللغات الثلاث في قبائل عربية مشهورة، وهي أن الضم لغة قيس وكنانه. والفتح لغة بني تميم. والكسر لغة بني أسد وفقعس، فأرى أن استخدام (حيث) رفعا ونصبا وجراً جائز؛ لأنها وردت في لغة قبائل يحتج بلغتها، مع أنني أميل إلى توحيد اللغة بالبناء على الضم؛ لأنها اللغة الأشهر والأسهل ولأن البناء أيسر وأسهل من الإعراب.

وأمّا (أمس) فللعرب فيها لغتان مشهورتان، اللغة الأولى، وهي الأشهر، أن تُبنى فيها (أمس) على الكسر في كل موضع، وقد نسب سيبويه هذه اللغة إلى أهل الحجاز بقوله: "ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل موضع دائماً، ويضيف قائلاً: واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع (ذهب أمسُ بما فيه) وما رأيته مذ أمسُ، فلا يرفعون في الرفع، وهم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر"[1].

ويقول الأشموني: ونظير (سحر) في امتناعه من الصرف (أمس) عند بني تميم، فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف، ويبنيه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافاً لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر. وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح. واستشهد بقول العجاج:

لقد رأيت عجباً مذ أمسَ عجائزاً مثل السعالي خمسا

حيث عوملت (أمس) معاملة الممنوع من الصرف، ولا يجوز أن تكون منصرفة ولا أن تكون مبنية، خلافا لما زعمه الزجاج، إذ ليس في العرب من يبني (أمس) على الفتح. وورد في التسهيل رفض رأي الزجاج لامتناع الفتح في موضع الرفع؛ لأن سيبويه استشهد بالرجز على الفتح في (أمس) فتح إعراب، لا فتح بناء، ويضيف الأشموني قائلاً: وأبو القاسم (الزجاج) لم يأخذ البيت عن غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق ألا يقول عليه، ويدل للإعراب قول الشاعر:

اعتصم بالرجاء إن عمّ بأس وتناس الذي تضمن أمسُ

ففي قوله: تضمن أمسُ، فإنه مرفوع بالضمة الظاهرة، فدل ذلك على أن قوماً من العرب يعربون هذه الكلمة، ولا ينوّنونها كالحجازيين، ولهذا فلا خلاف في إعراب (أمس)

---

(1) كتاب سيبويه، ج3، ص283.

ويقول إبراهيم أنيس: "يُقال لنا إن بني تميم يعربون (أمس) وعليه فيجوز فيها (أمسُ) بالرفع، ولكن الحجازيين يلتزمون فيها حالة واحدة هي (أمسِ) بالبناء على الكسر. ويظهر أن استقراء هذه الرواية قد اعتوره بعض النقص، وأن الحقيقة هي أن تميما كانت تلتزم في الكلمة حالة واحدة هي (أمسُ) بضم السين، ويتضح لنا ميل البدو إلى الضم، وإيثار الحضر الكسر، أي أن الحجاز بوجه عام كانوا يميلون إلى الكسر، في حين أن تميما ومن على شاكلتهم من قبائل وسط الجزيرة كانوا يضمون، وهناك روايات أخرى كثيرة وردت في لسان العرب، وفي المخصص تؤيد ما نذهب إليه هنا[1].

وبعلل الدكتور نهاد الموسى الإعراب أو البناء، بأن كثرة حالات إعراب أو بناء (أمس) تشير إلى تطور ظاهرة الإعراب من ثلاث حالات (الإعراب الكامل) إلى حركتين (المنع من الصرف) ثم أحادية الحركة، وهي مرحلة البناء على الكسر التي سادت في العربية المشتركة[2] وكأنه هنا يُلغي ما جاء في لغة تميم، مع أنها لغة مشهورة في اللسان العربي ليس من السهل إغفالها.

وبناء على ما ورد من آراء وتعليلات في حركة آخر كلمة (أمس) فإنني أرى تيسيراً على الناطقين بالعربية والمتأدبين أن نأخذ بكلتا اللغتين، الحجازية أي (البناء على الكسر) على كل حال وفي كل موقع. والتميمية أي البناء على الضم في حالة الرفع، والبناء على الكسر في حالتي النصب والجر، لأن لغة تميم من اللغات العربية المشهورة التي احتج بها علماء اللغة والنحو، وليس من السهل إغفالها؛ لأنها كذلك لغة قطاع كبير من المجتمع الجاهلي[3].

54. حركة الفعل بعد (لا) التي يصلح قبلها (كي):

اختلف النحويون في حركة الفعل المضارع بعد (لا) التي يصلح قبلها (كي) أهو مجزوم (بلا) أم هو مرفوع على أصله، فقد نقل سيبويه عن الخليل أن الجزاء أو الجزم

---

(1) في اللهجات العربية، ص94. د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية/القاهرة/1965م.

(2) في تاريخ العربية، ص126.

(3) انظر: كتاب سيبويه، ص3، ص284. لسان العرب: مادة (أمس). شرح المفصل، ج4، ص194. شرح الأشموني، ج3، ص474.

خطأ، وهو مقصور على الضرورة. فقال: وسألت الخليل عن: آتي الأمير لا يقطعُ اللصَ. فقال: الجزاء هنا خطأ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلاّ أن يضطر شاعر، ولا نعلم هذا جاء في شعر البتة[1].

وذكر الفراء أن (لا) التي يصلح فيها (كي) تجزم الفعل المضارع، فقال: ويصلح في (لا) على هذا المعنى الجزم، والعرب تقول: ربطت الفرس لا ينفلتْ بجزم (ينفلت) وأوثقت عبدي لا يفررْ. بجزم (يفررْ)، وأنشدني بعض بني عقيل:

وحتى رأينا أحسن الــودّ بيننا مساكتة لا يــقــرفِ الشرّ قارف

بجزم (يقرف)، ورواه بعضهم لا يقرفُ الشر. بالرفع. والرفع لغة الحجاز وبها جاء القرآن الكريم[2].

وعند تفسير قوله تعالى: **﴿كذلك سلكناه في قلوب المجرمين لا يؤمنون﴾**[3] فقال الفراء: وقوله (كذلك سلكناه) يقول (سلكنا التكذيب في قلوب المجرمين كي لا يؤمنوا به، حتى يروا العذاب الأليم، وإن كان موقع (كي) في مثل هذا (لا) و(إن) جميعاً صلح الجزم في (لا) والرفع. والعرب تقول: ربطت الفرس لا ينفلتُ. جزما ورفعا، وأوثقت العبد لا يفررْ. جزماً ورفعاً. وإنما جُزم لأن تأويله: إن لم أربطه يفررْ، فجزم على التأويل، أنشدني بعض بني عقيل: (الشاهد السابق) ويُنشد رفعاً وجزماً في (لا يفرق). وقال آخر:

لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا أو جئتنا مــاشياً لا يُعرف الفرس

فقد روي (لا يعرف) رفعاً وجزماً. وقول آخر:

لــطالما حــلأتماهــا لا تــردْ محلِّياهــا والســجــال تــبــترد

فقد روي (لا تردُ) رفعاً وجزماً.

وقد نسب الفراء لغة الرفع في الفعل الواقع بعد (لا) التي يصلح قبلها (كي) إلى أهل الحجاز، ولم يذكر معهم أحداً يرفع، فقال: فالرفع لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن الكريم، والجزم لغة القبائل الأخرى، غير أهل الحجاز[4].

---

(1) كتاب سيبويه، ج3، ص101.

(2) معاني القرآن، ج2، ص383، الفراء.

(3) الشعراء / 200.

(4) معاني القرآن، ج2، ص283.

وأيّد ابن مالك لغتي الجزم والرفع في الفعل المضارع المسبوق (بلا) التي يصلح قبلها (كي) التي تدل على التعليل، وفي ذلك يقول:

والجزمُ والرفعُ رووا في تلو (لا) إن كان ما قبل به معلّلا

فهو يرى أن كلتا اللغتين الجزم والرفع رُوي الفعل المضارع بهما بعد (لا) إن كانت مسبوقة (بحتى) التعليلية[1].

وبناء على ما تفضل به الفراء وابن مالك في هذه المسألة، فأرى أنه من الأفضل والأجدى والأيسر أن تكون اللغتان الجزم والرفع في الفعل المضارع الواقع بعد (لا) التي يصلح قبلها (كي) التعليلية جائزتين في الاستخدام اللغوي السليم في اللغة العربية، ولا غضاضة من قبولهما كلتيهما؛ لأن الرفع لغة أهل الحجاز، والجزم لغة القبائل العربية الأخرى، وفي هذا توسعة تستوعبها اللغة للتيسير على أبنائها والناطقين بها[2].

55. حكم المنادى المتبوع (بابن) و(ابنة) ومتبوعه:

اختلف النحويون في حركة آخر المنادى العلم، المتبوع (بابن) و (ابنة)، فرأى بعض النحويين أنه إذا كان المنادى علماً مفرداً موصوفاً (بابن) أو (ابنة) متصلاً به، مضافاً إلى علم، نحو قولنا: (يا زيد بن سعيد) جاز في المنادى الضم والفتح، ولكنّ النحويين البصريين –غير المبرد– يرون الفتح، ويرفضون الضم. ومنه قول رؤبة بن العجاج:

يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود

بنصب (حكم وابن بعده)، لأن (ابن) صفة وحكم موصوف، ولكن المبرد يقول في المقتضب: "ويرون أن الضم متحتم، أي واجب إذا لم يتبع كلمة (ابن) أو (ابنة) علم، في نحو قولنا: يا زيدُ بن أخينا، ويا فاطمة ابنة الأكرمين؛ لأن كلمة ابن وابنة لم تضافا إلى علم بعدها[3].

---

(1) لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه، ص159.

(2) انظر: شرح الكافية الشافية، مجلد1556/3. معاني القرآن، ج2، ص383. الفراء. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج2، ص184. ابن مالك.

(3) المقتضب، ج4، ص232.